الخـــاتمـــــة

* * * * *

والآن وبعد تقديم عناصر البحث مفصلة ، فإني أقدمه في شكل موجز راجيا أن أكون قد وفيت بما وعدت به في المقدمة من استجلاء صورة الاستشهاد بالقرآن الكريم عند الرضي ، من خلال خطة البحث التي تمثلت في تمهيد وخمسة أبواب .

ومن خلال التمهيد كشفت الدراسة عن الرضي : من حيث اسمه ، ولقبه ، والعصر الذي عاش فيه ، ومن حيث تاريخ حياته المليء بالغموض ، ثم من حيث كتبه ومذهبه الديني .

وفي هذا المجال أزالت الدراسة كثيرا من الغموض حول اسمه وتاريخ حياته وكشفت كثيرا من ملامح عصره المملوء بالنزاعات السياسية والمذهبية ، وأقامت الأدلة على مذهب الرضي الشيعي من خلال :

استشهاده ، بالحديث الشريف ، ثم بالقرآن الكريم ، ثم بالكلام المنسوب للإمام علي في نهج البلاغة ، ثم عده في كتاب أعيان الشيعة ، ثم من خلال موقفه من التواتر في القراءات في القرآن الكريم .

وكشفت الدراسة أيضا عن الخلط في المكان والزمان اللذين أتم فيهما الرضي شرحه لكافية ابن الحاجب ، وذلك من خلال استقصاء ما يدل عليه كلمة " الغروي " عند الشيعة .

أيضا وفي إطار التمهيد كشفت الدراسة عن الخلط في الكتب المنسوبة للرضي حيث بينت أن السبب في هذا الخلط راجع إلى التشابه في الاسم ، والمذهب بين الرضي صاحب هذا الشرح ، موضوع هذه الدراسة ، وبين شيعي آخر يحمل الاسم نفسه وهو محمد بن الحسن الحسيني الاستراباذي : صاحب كتابي : حاشية على شرح تجريد العقائد ، وحاشية على شرح الجلال الدواني .

وهما الكتابان اللذان جاء خطأ نسبتهما الى صاحبنا : الرضى ، علما بأن تاريخ وفاة الرضى قاطع فى الاستدلال على أن الكتابين ليسا له .

أيضا كشفت هذه الدراسة عن العلاقة المتينة بين المعتزلة والشيعة ، وكان لهذه العلاقة أثرها القوى فى الاستشهاد النحوى من ناحية ، وفى الموقف المشترك من القراءات فى القرآن الكريم .

أما فى الأبواب الخمسة التى إقيمت عليها هذه الرسالة فقد كشفت الدراسة فيها عن عدة أمور هى :

١ - أن للرضى منهجا معينا قد التزمه فى شرحه فى الأعم الأغلب ، وهو منهج يقوم على عدم الأخذ بالتأويل فى النص وعدم التقدير والحذف فيه الا اذا كان ذلك راجعا الى سبب بلاغى .

وفى هذه الجزئية من المنهج يشترك كثير من النحاة مع الرضى فى القول بها الا أن الدراسة بينت بالتطبيق والموازنة بين استشهاد الرضى وغيره ، أنه متميز عنهم فى الالتزام فى استشهاده فى تطبيق هذه الجزئية من المنهج .

٢ - التضمين ، أو عدم القول بزيادة الحرف كلما أمكن عن طريق تضمين الفعل معنى يجعل الحرف المتعلق به أصليا لا زائدا .

٣ - كشفت الدراسة أيضا عن أن الرضى يجعل الشاهد القرآنى هو العمدة فى الاستشهاد ، فلقد قدم الرضى فى الباب الأول (٣٠٩) تسع مسائل وثلاثمائة مسألة نحوية ، كان برهانها النحوى الشاهد القرآنى وحده ، بل كان هناك شاهد واحد من القرآن على كل مسألة نحوية ولم تكن كثرة الشواهد ، ولا كثرة المسائل فى هذا الباب هى الدليل على تميز الرضى بقدر ما كان تميزه فى كثير منها راجع الى اختلافه فى الاستشهاد على هذه المسائل بالقرآن فى حين استشهد عليها غيره بالشعر .

٤ = وأكدت هذه الدراسة فى بابيها الثانى هذا المعنى ، وأضافت اليه مدى عناية الرضى بشاهد ، القرآنى ، حيث استشهد فيه على (١٥١) احدى وخمسين ومائة مسألة نحوية ، استشهد الرضى على كل مسألة فيها بأكثر من شاهد قرآنى ، تنوعت بين شاهدين ، الى ثلاثة الى أربعة ، الى خمسة ، الى ستة ، الى سبعة شواهد فى المسألة الواحدة ، فبرهن الرضى بهذا على غناه ، وثرائه فى الاستشهاد القرآنى من ناحية ، وقدم الجانب التطبيقى على القاعدة من ناحية أخرى فالشاهد القرآنى فى هذا الباب ذو معنيين : معنى أول هو اقامة البرهان على القاعدة ، أو استنباط القاعدة منه ، ومعنى ثان هو التطبيق عليها بتقديم النماذج الكثيرة المماثلة لما جاء شاهدا على القاعدة وبهذا العرض للشواهد أعطى الرضى لكتابه سمة الشرح بجدارة .

ولم يكن تميز الرضى كميا فقط ، بل كان تميزه راجع فى الأهم الأغلب الى استشهاده ، بالقران فى كثير من مسائله ، فى حين استشهد عليها الآخرون بغير القرآن .

وظل استشهاد الرضى المتميز بغلبة القرآن عليه ، غائبا عن كتب النحو فترة من الزمان ، لأن شرح الرضى - وهو الكتاب الذى يضم بين دفتيه معظم آراء الرضى النحوية - كان غائبا ، أو مجهولا ، غير متداول ، مما جعل أحد النحاة بعد الرضى ، وهو ابن هشام يدعى فى احدى المرات أنه جاء بشاهد فى احدى المسائل لم يسبقه به أحد من النحاة .
فى حين كشفت هذه الدراسة أن الرضى قد سبق ابن هشام فيما يظن أنه لم يسبق به بقرون من الزمان تقريبا .

٥ = وفى اطار العلاقة بين الشاهد القرانى وغيره أكد الباب الثالث والرابع ما سبق فى البابين الأول والثانى ، وأن غير الشاهد القرانى يأتى به الرضى اما للتطبيق العملى على القاعدة ، أو للاستشهاد به على جانب معين من

من جوانب القاعدة غير موجود دليله في الشاهد القرآني .

فالشاهد القرآني المصحوب بغيره من الشواهد هو العمدة ، فهو المقدم في الاستشهاد دلالة على منزلته ، وغيره مسوق للتطبيق على ما جاء به النص القرآني .

٦ = وفي اطار موقف الرضي من القراءة كشفت الدراسة عن موقف الرضي من التواتر في القرآن الكريم ، فهو يقول فيه بالرأي ، وهو موقف تأثر فيه الرضي بمذهبه الشيعي ومع هذا فان الرضي النحوي فرق بين الموقف الديني الرافض للتواتر ، والموقف النحوي الذي يرى الاستدلال بالقراءات فلم يرفض الرضي قراءة مع كثرة ما استشهد به من قراءات الا في موتين فقط هما :

قراءة ابن عامر في آية الأنعام (١٣٧) وآية النساء الأولى في قراءة حمزة ، وهو موقف شاركه فيه كثير من النحاة من السابقين له ، أو اللاحقين به .

٧ = كشفت هذه الدراسة أيضا عن أصحاب الفضل في ذيوع شوح الرضي بعد غياب ، وبينت أن ذلك راجع في المقام الأول الى الدماميني ، من خلال شوحه على الوافي والمسمى : المنهل الصافي في شوح الوافي ، ثم السيوطي ، ثم البغدادي : عبد القادر من خلال كتابه خزانة الأدب الذي قصر جهده فيه على شوح شواهد الرضي الشعرية في شوحه على الكافية .

٨ = وفي اطار الموازنة بين أنواع الاستشهاد المختلفة ، فلقد كشفت هذه الدراسة على أن الحديث الشريف له الأولوية في استشهاد الرضي ، حتى على القرآن الكريم ، انطلاقا من تأثر الرضي بمذهبه الديني الشيعي من ناحية ، وعلى تحوز الرضي بهذا من ناحية أخرى .

لكن والحق يقال ان ماجاء من احاديث مصاحبة للقرآن في شوح الرضي لم يتعد (٥) خمسة أحاديث في أربع مسائل .

وفى هذه النقطة فان الرضى قد اشترك مع ابن مالك فى تأصيل الاستشهاد بالحديث ، وان اختلفا فى المنطلق حيث يرى الرضى الحديث شاهدا نحويا يستدل به قبل القرآن الكريم ، فى حين يراه ابن مالك فى نفس المنزلة التى هى له فى الاستدلال الدينى ، أى بعد القرآن الكريم

٩ = وحول ماجاء فى شرح الرضى من آراء شتى كان البرهان فيها هو القرآن الكريم فلقد كشفت هذه الدراسة عن عدة أخطاء ونبهت عليها ومنها :

أ = تصويب ما جاء فى شرح الرضى من نسبة رأى للمبرد يخالف فيه سيبويه والحق أنه لاخلاف بينهما ، كما فى صفحة (٣٥٠) .

ب = تصويب رأى شاع عن المبرد خطأ فى شرح الرضى ، ثم فى غيره من الكتب كهمع الهوامع ، ومعنى اللبيب كما فى صفحتى ٣٥٣ ، ٣٥٨ .

جـ = تصويب ما نقل عن سيبويه من آراء ، حيث ذكر الرضى رأيا واحدا عن سيبويه فى مسألة ، والحق أن له رأيين فى هذه المسألة كما فى صفحة (٣٣٢) .

١٠ = وفى اطار وظيفة الشاهد فى شرح الرضى كشفت هذه الدراسة عن تنوع هذه الوظيفة واختلافها بين النحوى واللغة ، والبلاغة ، والتفسير والبيان الا أن المعنى النحوى هو الذى كان يجمعها ، وبمعنى آخر فان معانى اللغة ، والبلاغة ، والبيان التى جاءت فى بعض الشواهد وظفها الرضى جميعها لتوضيح القاعدة النحوية ، وهو بهذا يؤكد سمة الشرح فى كتابه

١١ = وفى اطار الموازنة بين الرضى وغيره من النحاة فى الاستشهاد بالقرآن الكريم كشفت هذه الدراسة عن أن الرضى فاق سابقيه فى الاستشهاد به وأثر فى اللاحقين به استشهادا ورأيا .

كما كشفت الدراسة أيضا على أن الرضى كان صاحب منهج واحد فى اتفاقه أو اختلافه مع غيره من النحاة ، فهو فى كل المسائل ومع جميع النحاة يتفق أو يختلف استجابة واعمالا وتطبيقا لمنهجه ، ولا يهمه ان كان مخالفه

من متقدمى أو متأخرى النحاة .

كما كشفت هذه الدراسة فى هذا الجانب أيضا على أن الرضى كان يعمد الى القرآن فينتصر به لرأيه على غيره من النحاة كما نجد ذلك فى صفحة (٣٦١) و (٣٥٥) .

اقتراحات

لا جدال فى أن القرآن كلام الله هو الحجة الأولى فى الاستشهاد ، ولذلك ينبغى أن يكون هذا المعنى مجال تطبيق ، ولا يقف عند النظر .

وقد تحدث قبلى كثيرون حول استشهاد النحاة بالقرآن الكريم ، وأفاضوا فى اقتراحاتهم ، وان كانت هناك اضافة فانى أقول :

* ينبغى أن يكون النص القرآنى هو الحجة فى استنباط القواعد النحوية

* ينبغى أن يكون ظاهر النص هو الشاهد فلا يلجأ الى التأويل والتقدير والحذف وغيره من المشاكل النحوية ، وذلك اعمالا لقاعدة نحوية صيغت بعيدا عن النص القرآنى .

* ينبغى أن يكون الدرس القرآنى مجالا للتطبيق العملى على القاعدة النحوية ، فالنص القرآنى هو منبع القاعدة النحوية ، وهو فى الوقت نفسه مجال التطبيق العملى ، فيكون النص القرآنى ذو هدف مركب من الدين واللغة والأدب معا .

* ينبغى أن تختار النصوص القرآنية بعناية تناسب أهداف الدرس وفى الوقت نفسه تناسب المرحلة السنية للمتلقى .

وبعد فلقد بذلت ما وسعنى الجهد راجيا أن أكون قد أضفت شيئا فان كان فبها ونعمت ، والا فالله يعلم أننى سعيت وحاولت وليس على المرء ادراك النجاح ، ومن اجتهد فأصاب فله أجران ، والا فله أجر .